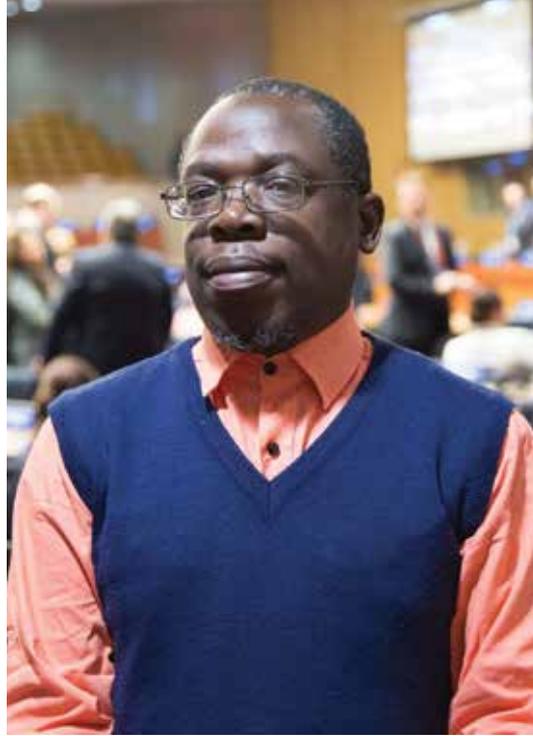


فخ الدخل المنخفض

يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لكسر حلقة الفقر والديون

فانويل كينالا بوكوسي

لبيع السندات في أسواق رأس المال الدولية. ولكن الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية كان بمثابة ضربة مالية أصابت البلدان التي تعتمد على تصدير المنتجات الزراعية والنفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية للحصول على الإيرادات اللازمة لسداد التزاماتها. وتعاني حاليا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لخدمة دينها الخارجي الذي وصل في كثير من الحالات إلى أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويشير تحليل أجراه الصندوق بشأن استمرارية القدرة على تحمل الديون (٢٠١٨) إلى أن ١٤ بلدا إفريقيا يمر بحالة مديونية حرجة أو يواجه مخاطر كبيرة تهدد بوصله إلى هذا المستوى من المديونية، بما في ذلك بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وغانا والسودان وزمبابوي.



الصورة: DANIEL GOODMAN

المعاناة مستمرة

ولا شك أن كثيرا من البلدان بذلت جهدا كبيرا لتحسين قدراتها في مجال إدارة الديون منذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد قامت بحوسبة سجلات الديون، وأنشأت مكاتب لإدارة الدين تضم مجموعة المهام التي كانت مشتتة من قبل، واعتمدت استراتيجيات متوسطة الأجل لإدارة الدين، وحسنت قدرتها على تحليل مدى إمكانية الاستمرار في تحمل الدين، وحاولت إقامة أسواق للدين المحلي. لكن البلدان منخفضة الدخل لا تزال تعاني. فنقص الإيرادات يمنعها من تخفيض المديونية، مما يجبرها على اقتراض المزيد لتلبية احتياجاتها الأساسية. ولا تؤدي تخفيضات الموازنة إلا إلى زيادة الأمر سوءا عن طريق إبطاء النمو الاقتصادي، مما يخفض بدوره الإيرادات الضريبية.

وسيكون منع الأزمة القادمة أو تسويتها أصعب مما حدث في الأزمة الأخيرة، لأن الديون اتسع نطاقها وأصبحت أكثر تعقيدا. ففي الماضي، كان دائنو الاقتصادات النامية هم جهات سيادية في الأساس يمثلها نادي باريس ومؤسسات الإقراض الدولية، ومن ثم كان التفاوض على تخفيف أعباء الديون خال من التعقيدات نسبيا. أما اليوم، فالدائنون ينتمون إلى القطاع الخاص أو أطراف ثنائية ومتعددة الأطراف، وهناك أدوات مالية جديدة ينبغي التعامل معها. ويستهدف المضاربون البلدان التي تمر بأزمات، مما اضطر بلدان مثل غانا وموزامبيق إلى العودة لمساعدات صندوق النقد الدولي. وتعرض البلدان التي تدخل في اتفاقيات

سجل الدين الأجنبي **زيادة حادة** في البلدان النامية، مما أثار القلق من إمكانية وقوع أزمة في وقت قريب. وينطبق هذا على إفريقيا بوجه خاص، حيث بلغ الدين الخارجي في كثير من البلدان مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها، ولا مفر من وقوع عبء الإصلاح، حين يأتي، على كاهل الشرائح الأكثر ضعفا — أي النساء والأطفال والفقراء. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن ينشئ ويطبق أساليب جديدة لإعادة هيكلة الدين وإجراءات لحماية الأمم المثقلة بالديون من تقلبات أسواق الائتمان الدولية. ويجب على كل من المقترضين والدائنين أن يتفقوا على ممارسات مسؤولة للإقراض تساندها الحكومات المنتخبة ديمقراطيا والمجتمع المدني.

وقد استفادت الاقتصادات النامية في إفريقيا ومناطق أخرى من تخفيف أعباء الديون في ظل برنامجين برعاية مؤسسات الإقراض الدولية — مبادرة ١٩٩٦ المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة ٢٠٠٥ متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وحين سمح تخفيف أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل باستئناف الاقتراض، سرعان ما اغتنمت فرصة انخفاض أسعار الفائدة العالمية

قد حظي بموافقة المؤسسات الديمقراطية. ويجب أن تخضع القروض لكل القوانين الوطنية والدولية، وتراعى فيها قدرة البلد المدين على الدفع، وتحصل عنها فوائد ورسوم معقولة، وتبتعد عن أي شروط ضارة تُفرض على السياسات، وتحول دون المقاضاة الانتهازية بشأن الديون، وتدعم استراتيجيات التنمية.

كذلك يجب أن توفر إعادة هيكلة الديون الحماية لحقوق الإنسان، وأن تعزز النمو الاقتصادي، وتسمح بالإفراق العام على الخدمات الضرورية. ومن خلال عملية عادلة وسريعة للتفاوض على الديون أن تحقق منافع كبيرة ليس فقط للبلد المدين، بل أيضا للفقراء والنساء والأطفال، وهم الشرائح الذين يقع عليهم الضرر الأكبر في هذا السياق. **FD**

فانويل كينالا بوكوسي هو المدير التنفيذي للمنتدى الإفريقي والشبكة المعنية بالدين والتنمية.

المراجع:

Crivelli, Ernesto, Ruud A. De Mooij, and Michael Keen. 2015. "Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries." IMF Working Paper 15/118. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15118.pdf>

International Monetary Fund (IMF). 2018. "List of LIC DSAs for PRGT-Eligible Countries as of January 01, 2018." <https://www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf>

إعادة هيكلة الديون إلى الهجوم مما يسمى «الصناديق النسور» أو الصناديق الجشعة التي تشتري سندات الكيانات المتعثرة بسعر مخفض من السوق الثانوية، لإجبار البلد المدين على سداد مبلغ أكبر، كما حدث مع الأرجنتين واليونان.

نظام معيب

فكيف يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة من الدين والإفكار؟ واحدة من أهم الخطوات هي القيام بإصلاح شامل لنظام الضرائب عبر الحدود الذي يتسم بعيوب عميقة. فالباحثون في صندوق النقد الدولي (٢٠١٥) يقدرون أن الإيرادات الضائعة سنويا على الاقتصادات النامية ربما تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ مليار دولار أمريكي بسبب استراتيجيات التهرب الضريبي التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات التي تنتهك روح القانون، وإن لم تنتهك نصه الحرفي في كل الأحوال. ويضيع على البلدان الفقيرة إيرادات سنوية أخرى بقيمة ١٧٠ مليار دولار أمريكي حين تتم حماية الدخل في الملاذات الضريبية. كذلك تخسر البلدان حين تدخل في سباق دولي نحو القاع وهي تتنافس على جذب الاستثمار الأجنبي بتخفيض المعدلات الضريبية، وتقديم حوافز، والتفاوض على اتفاقيات تجارية بشروط مجحفة. والأهم من ذلك هو الحاجة الملحة لآلية دولية تُستخدم في إعادة هيكلة الدين السيادي. فالافتقار إلى مثل هذه الآلية يمثل ثغرة كبيرة في البنيان المالي الدولي. ويمكن أن يؤدي وجود آلية عادلة ومنظمة إلى منع أزمات الدين

سيكون منع الأزمة القادمة أو تسويتها أصعب مما حدث في الأزمة الأخيرة، لأن الديون اتسع نطاقها وأصبحت أكثر تعقيدا.

عن طريق المعالجة المبكرة لمستويات الدين التي تتجاوز قدرة البلد المدين على تحملها، أو على الأقل تخفيف الضرر حين تكون الأزمة واقعة. ولمثل هذه الآلية دور حيوي في وقف السلوك الجائر من جانب الدائنين، وتعزيز الاستقرار المالي، وتخفيض أعباء الديون، وتشجيع السلوك المسؤول في الاقتراض والإقراض.

وينبغي تكميل هذه الآلية بمجموعة من المبادئ للإقراض والاقتراض بغية منع أزمات المديونية في المستقبل وزيادة الشفافية والمساءلة. ولمنع السلوك غير الرشيد في الإقراض والاقتراض، يتعين إجراء تغيير كبير في المعايير التي يجب أن يتبناها الجانبان وكيفية تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون أي قرار بالاقتراض

مدونة صندوق النقد الدولي

رؤى وتحليلات في شؤون الاقتصاد والتمويل

آراء صندوق النقد الدولي حول قضايا الاقتصاد والتمويل

طالع مدونة الصندوق التي يكتب فيها كبار خبراء الاقتصاد ومسؤولو الصندوق حول قضايا الاقتصاد العالمي الملحة

<https://blogs.imf.org>